جامعة البصرة
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

الثورة الدستورية في ايران
١٩٠٧ – ١٩١١

بحث كورس

اعداد الطالب : مرتضى خلف حسين

اشراف : أ. د. جعفر عبد الدائم المنصور

٢٠٢١

المقدمة

تعد الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥– ١٩١١ حدثا تأريخيا بارزا ، كان الأول من نوعه في إيران ومنطقة الشرق الأوسط ، نتيجة لما شهدته البلاد من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية فعالة لم ينحصر مداها على إيران فحسب ، بل تعدى تلك الحدود ليشمل المنطقة بأسرها ، الى الحد الذي كانت فيه هذه الثورة تمثل بداية النهاية الحقيقية للنظام القاجاري في إيران ، وعاملا مساعدا في العديد من الثورات اللاحقة التي شهدتها الدول المجاورة ، التي كانت تعاني من أنظمة استبدادية جائرة آنذاك .

أعطى تدخل المؤسسة الدينية الإيرانية في الثورة الدستورية طابعاً خاصا جعل منها المحرك الأساسي لكل حدث سياسي شهدته الساحة الإيرانية طوال مدة البحث ، وفي الوقت نفسه ميزها عن بقية الثورات التي شهدتها المنطقة بطابع أتسم بالصبغة الدينية ، التي امتزجت الى حد بعيد مع التوجهات و الأفكار الليبرالية الإيرانية الجديدة ، الأمر الذي خلق قاعدة جماهيرية واسعة او بوصفها ثورة شرعية مثلت الشعب الإيراني بأغلب فئاته الاجتماعية هزت واضعفت من الاسرة القاجارية بل ساهمت بخلع احد ملوكها وهو محمد علي شاه.

وجاء عام ١٩٠٥ بداية للدراسة لانه العام الذي مثل وبداية الثورة الدستورية و تفاعلاتها السياسية والاجتماعية داخل المؤسسة السياسية والمجتمع ، في حين كان عام ١٩١١ نهاية الدراسة لكونه مثل نهاية التجربة الدستورية وحل مجلس النيابي وعودة الرجعية والاستبداد.

في الواقع شهدت الثورة الدستورية محطات ومتغيرات وتجارب عديدة نجحت في جوانب منها وأخفقت في اخرى ، جاء موضوع الدراسة للإجابة عن تساؤلات عدة اهمها ، ماهي العوامل والاسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في قيام الثورة الدستورية ؟ وما الصعوبات السياسية والاقتصادية التي واجهتها ؟ وكيف تعاملت مع الاسرة القاجارية ؟ وماهي طبيعة العلاقات بين قادة الثورة الدستورية (الليبراليين ورجال الدين)؟ وما موقفها من انقلاب الشاه على الثورة الدستورية ؟ ماهي الاسس والثوابت التي استخدمها الدستوريين للتعامل مع بريطانيا وروسيا ؟ تلك الاسئلة وغيرها حاولنا الاجابة عنها

بعلمية في سياق الدراسة التي قسمت الى أربعة مباحث مسبوقة بهذه المقدمة ومتبوعة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

ركز المبحث الاول على **(الاسباب غير المباشرة لقيام الثورة الدستورية)**،اذ تناول العوامل الداخلية المتمثلة بالامتيازات الاجنبية ، و أستبداد الشاه مظفر الدين وفساده ،فضلا عن دور الجمعيات والصحف ، اما العوامل الخارجية فقد تبلورت بعوامل عدة ابرزها فكر جمال الدين الافغاني ، كذلك الثورات الدستورية في الدولة العثمانية وروسيا القيصرية وانتقال الجالية منها حاملين افكار اشتراكية ودستورية الى ايران، اما المبحث الثاني فكان (**الاسباب المباشرة للقيام الثورة الدستورية وتطوراتها ١٩٠٥-١٩٠٧)** الذي سلط الضوء على الازمة الاقتصادية وتجاوزات جوزيف ناوس على التجار ورجال الدين التي كانت الشرارة الاولى لاندلاع الثورة الدستورية ،فضلا عن تطورات الثورة الدستورية ولجوء رجال الدين والمثقفين الى السفارة البريطانية ونجاحهم في اجبار الشاه على اقرار الدستور وانشاء المجلس النيابي ، فحين جاء المبحث الثالث بعنوان **(حكم محمد علي شاه ١٩٠٧-١٩٠٩ وانقلابه على الثورة الدستورية)** مثلت هذه الفترة تحدي كبير وصعب للثورة الدستورية تمثل بتأمر بريطانيا وروسيا والشاه للقضاء عليها عبر ضربهم المجلس الشورى، لكنهم فشلوا في ذلك بفعل الثورات الشعبية ولاسيما ثورة تبريز فضلا عن فتوى رجال الدين في النجف باعلان الجهاد تلك الامور ساهمت في سقوط الشاه وهروبه الى روسيا ، واهتم المبحث الرابع (**المرحلة الثانية من الثورة الدستورية ١٩٠٩-١٩١١)** وكانت هذه المرحلة مليئة بالاحداث ابرزها الصراعات داخل المجلس بين الليبراليين ورجال الدين ، فضلا عن محاولات الشاه السابق محمد علي لاستعادة العرش ، كذلك الازمة المالية وتعيين الخبير الامريكي شوستر الذي كان السبب المباشر الذي جعل روسيا تقوم بالاحتلال ايران وتنهي التجربة الدستورية فيها.

المبحث الاول: الاسباب غير المباشرة لقيام الثورة الدستورية

أ – العوامل الداخلية

فالثورة في ايران كان لها اسباب نابعة من صميم مشاكل المجتمع ، كلها تتفاعل وتعطي ردة فعل جديدة مغايرة للواقع الاجتماعي ومحاولة نسف القديم واحلال الجديد لتتلاءم مع المرحلة الجديدة من متطلبات الثورة، كانت بداية تحرك الايرانيين ضد الحكم القاجاري عندما منح الشاه ناصر في ٨ آذار ١٨٩٠ امتياز التبغ والتنباك لشركة المواطن البريطاني تالبوت(Miga Talbot) التي اطلق عليها (شركة التنباك الفارسية) وضمن الامتياز للشركة بيع التبغ وشرائه في الداخل والخارج في كافة انحاء بلاد فارس لمدة خمسين سنة مقابل تعهد الاخير بدفع (١٥) الف باون استرليني سنوياً الى حكومة الشاه ، وفي بداية عام ١٨٩١ تم الإعلان رسمياً عن ذلك الامتياز، وبما ان هذا الاجراء يعد خسارة جسيمة للتجار الايرانيين ،ولاسيما بعد ان حذرت الشركة اصحاب المحلات من عرض التبوغ في محلاتهم لغرض بيعها ، الا بموجب ترخيص رسمي من الشركة صاحبة الامتياز ، وبخلاف ذلك فأن صاحب المحل سيتعرض للمساءلة ، فقد اثار هذا الامر سخطهم الى الحد الذي لجأوا فيه الى علماء الدين لحل مشكلتهم ، فقد بعث علماء الدين برقية الى ناصر الدين شاه هددوا فيها بقتل كل الاوربيين المتواجدين في تبريز مالم يعلن عن الغائه الامتياز، وامام التحدي الجماهيري واصرار علماء الدين على مواصلة شجبهم لسياسة الاستبداد وسلب الحقوق ، عمد الشاه الى اصدار اوامره باستخدام القوة والعنف ضد المتظاهرين في معظم المدن الفارسية ، ازاء ذلك أدرك العالم الديني الميرزا الشيرازي عدم الفائدة من الشاه واعوانه في مسألة الغاء الامتياز اصدر فتواه بتحريم استخدام التبغ ، كان لفتوى الشيرازي وقع كبير في وسط المجتمع الفارسي فقد امتنع جميع الناس عن استخدام التبغ، فما كان على الشاه الا ان اصدر امراً بإلغائه في ٢٦ كانون الثاني ١٨٩٢، وبذلك انتهت المظاهرات والاضطرابات وبعد ان الغى ناصر الدين شاه امتياز التبغ ، وسميت تلك بانتفاضة التبغ وعدت بمثابة التجربة اولية بالنسبة للثورة الدستورية[١].

وتعد هذه الفترة ١٨٩٦م – ١٩٠٥م وهي فترة حكم مظفر الدين شاه ، الفترة التي تبلورت بها الاتجاهات الوطنية ، وخلالها برزت فئة المثقفين والمجددين وترسخ دور

التجار بشكل واضح مع بروز الخط الثوري لرجال الدين ، ولتلعب هذه الاتجاهات دورا فاعلا في عملية الصراع السياسي الذي توج بالثورة الدستورية ، فبعد تولى مظفر الدين شاه الحكم بعد مقتل ابيه ، وبحكمه دخلت البلاد دوامة الضعف الاقتصادي بسبب ووقوع ايران تحت وطأة القروض وكثرة الرشاوى كما حصل اهمال في تنفيذ المشروعات الاقتصادية، استغلت الدول الاجنبية ، لا سيما روسيا وبريطانيا ، حاجة الشاه الماسة الى الاموال لتمويل جزء من زياراته الى اوربا بقصد العلاج ، فأخذت تمنحه العديد من القروض، مما شكلت احد ابرز وسائل التغلغل الاجنبي في الدولة الفارسية ، ففي ٣٠ كانون الثاني ١٩٠٠ وقعت الدولة الفارسية على اتفاقية، تعهدت روسيا بموجبها بتقديم قرض مالي لإيران عن طريق البنك الروسي في بلاد فارس قدره ٢٢ مليون روبل بفائدة قدرها ٥%، يتم تسديده خلال خمسة وسبعين عاماً من عائدات الجمارك الفارسية باستثناء عائدات إقليم فارس الواقع في جنوب بلاد فارس وموانئه على الخليج العربي، وفي العام ١٩٠٢ منحت روسيا الحكومة الفارسية قرضاً جديداً مقداره ١٠ ملايين روبل بفائدة ١٠% من الارباح وعدم السماح للدولة الفارسية بأخذ القروض من اية دولة اخرى من دون موافقة الروس ،وفي العام ١٩٠٣ أبرمت بلاد فارس وروسيا اتفاقية جمركية نصت على فرض رسوم جمركية بسيطة على البضائع الواردة من روسيا وفرض رسوم عالية على البضائع الواردة من الدول الاخرى، وفي العام التالي اقترضت الحكومة الفارسية من بريطانيا ٣١٤.٨٨١ باون استرليني بموافقة روسيا ، فقد سلمت الحكومة الكمارك الايرانية الى موظفين بلجيكيين لضمانة لهذه القروض[٢].

ونتيجة الاعتماد على سياسة القروض ، ادى ذلك الى الاضطراب السياسي ، وتزايد النفوذ الاجنبي. فكانت ولايته فاتحة عهد لبداية حكم استبدادي اكثر تطرفا من ذي قبل عندما قام بتعيين امين السلطان[٣] صدرا اعظما لايران. وفي عهده بدأت الانتفاضات والحركات المناهضة للحكومة القاجارية ، واهمها انتفاضة تبريز ضد فرض الرسوم الجمركية. وفي عهده ارتبطت البلاد بعجلة الاقتصاد الغربي من خلال الامتيازات واهمها الامتياز الذي كبل ايران وقيدها لسنين طويلة وذلك عندما كشف البترول وتم منح امتيازه للانكليزي وليم نوكس دارسي(Willaim Konex Darcy)[٤] ١٩٠١، ساءت الاوضاع في المدن الايرانية مثل اصفهان ، ويزد ، ومشهد اذ بدأ

التذمر من وجود ونفوذ الاجانب في ايران وخاصة المسؤولين البلجيك الذين جاءوا كخبراء ماليين ، وهكذا اصبحت الفجوة تتسع بين السلطة الحاكمة وطبقات الشعب من خلال حالات التذمر من مجمل السياسات الحكومية ، التي ارهقت البلاد بالمشاكل الاقتصادية والامنية وانعكاسها السلبي على الشعب، عمل مظفر الدين شاه وبفعل سياسته الادارية على التعجيل بقيام الثورة من خلال تنصيب الامير القاجاري عين الدولة [٥] بمنصب الصدارة العظمى ، والذي اعتبر من اقوى المستبدين والقساة في تاريخ الشخصيات الايرانية الحديثة ، وعد سببا من اسباب الثورة ضد النظام القاجاري[٦].

وتعد كذلك الجمعيات التي ظهرت في اواخر حكم ناصر الدين شاه وبداية حكم مظفر الدين شاه من العوامل الداخلية المهمة في التحرك الجماهيري الوطني ضد الحكم الاستبدادي الذي تسبب في تدمير المجتمع الايراني ، اذ توسعت الضغوط الخارجية ، مع تصاعد في الاستبداد و الهيمنة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية ، وشيوع التخلف والفقر المادي والتدهور الصحي وانتشار الامراض والاوبئة مع سياسة القهر الاجتماعي ، وتفشي الرشوة وغيرها من مشاكل البلاد ، كل هذه العوامل دفعت المثقفين والمجددين والمنادين بسياسة الاصلاح الى التشاور فيما بينهم حول الاوضاع العامة وخاصة بعد مقتل ناصر الدين شاه ، وكان المثقفون والمجددون امام خيارين هما اما اللجوء الى العمل السري ، وتاسيس الجمعيات السرية لمقاومة الحكم القائم او ترك البلاد والهجرة والعمل من هناك كما فعل البعض منهم. وكانت سرية الجمعيات يحتمها الخوف من بطش السلطات انذاك ، لا سيما انها تضم نخب المجتمع الايراني المتمثلة بالكتاب ، والمفكرين ، ورجال الدين ، وطلاب المدارس الدينية، والتجار، وبعض الامراء الرافضين لسياسة الشاه والحكومة، وحددت هذه الجمعيات مطاليبها بالدستور وضمان الحريات وتجريد الشاه وكبار الاقطاعيين من ممتلكاتهم لتوزيعها على الفلاحين والعمال ، واصبح لهذه الجمعيات وزن سياسي من خلال دورها في الاحداث الداخلية[٧].

ويعتبر الميرزا مالكوم خان[٨] من اوائل المؤسسين لفكرة الجمعيات ، اذ شكل في ايران اول جمعية سياسية جمعية السلوان او دار النسيان ((الفراموشخانه)) قام مالكوم خان باستحصال موافقة الشاه لعمل جمعية (دار النسيان) لغرض ايجاد قاعدة للتحرك السياسي ، وبالفعل فقد وصل عدد اعضائها خلال سنتين وبضعة اشهر الى

خمسمائة عضو ، هدفهم تحقيق الاصلاحات ، وارتبط بها بعض من افراد العائلة القاجارية المالكة ، اما الجمعية الثانية التي شكلها مالكوم خان فهي الرابطة الانسانية ((مجمع ادميت)) وقد اعتمد في تشكيلها الدقة والحذر والاستفادة من تجربة ((دار النسيان)) ، وقد انضم لها شخصيات فكرية وسياسية من امثال الصدر الاعظم المقال من منصبه محمد حسين سبهسالار، وضمت كذلك رجال دين، وامراء ، وقادة جيش ، وتجار وحتى شخصيات نسوية ، وتهدف الى نقل التجربة الفرنسية التي دعا لها مفكروا دين الانسانية الجديدة المتأثرة بافكار الانسانية الليبرالية ‘كانت اهداف هذه الجمعية باختصار هي نفس اهداف الثورة الفرنسية ((الحرية – المساواة – الاخاء)) ولكن الذي يدعو الى الاستغراب في هذه الجمعيات التي اسسها مالكم خان انظمام الامراء القاجاريون اليها في وقت كانوا يعدون فيه من الَدّ اعداء هذه المبادئ ويعزى سبب ذلك الى حماية سلطتهم المطلقة ، في حين ان الجمعية تهدف الى ابعاد الحكم القاجاري عن النفوذ الروسي ، والحد من ظلم واستبداد البلاط ، وقد كتب مالكوم خان العديد من الرسائل حول اسلوب الاصلاحات في ايران ، اهمها واكثرها تفصيلا كتاب ((الغيب)) الذي قدمه للشاه ، اذ قارن بين الضعف والتدهور في المجتمع الايراني قياسا بالتطور والتمدن الاوربي ، مركزا على التطور الصناعي وتحديد القوى الحكومية الثلاثة (القضائية ، التنفيذية ، التشريعية) وتحديث عمل الوزارات ومؤسسات الدولة ، هو الذي جعل الاوربيين اكثر تطور، ومن مؤلفاته الاخرى كتاب الاستنارة بالفارسية روشنائي ووضع وشرح فيه مبادئه السياسية والفكرية في التطوير والتحديث الاجتماعي. رغم المساعي والجهود التي بذلها ملكم خان في تقدم ورقي ايران من خلال مبادراته الاصلاحية ، حتى انه قبل قيام الثورة الدستورية بـ ٤٥ عاما كان ينادي بالاصلاح ويضع الاسس والمفاهيم للاصلاحات السياسية ، حتى اطلقت عليه صفات مثالية والقاب مثل فولتير ايران[٩].

مهد مالكوم خان الطريق الى باقي المثقفين ورجال الدين المجددين والاصلاحيين لاقامة جمعياتهم واحزابهم فتاسست بعد ذلك جمعية الاخوة ((انجمن اخوت)) وهي اول جمعية تشكلت في عهد مظفر الدين شاه ، اسسها الحاج ميرزا حسن صفي علي شاه عام ١٨٩٩، وكان هدفها تصحيح المفاهيم الدينية ، وسعت الجمعية الى توحيد

اعضائها حول اصلاح امور الدولة وجعل المنهج الحكومي منهجا انسانيا ، وركزت على الدين بوصفه الطريق الاول للاصلاح في المجتمع ' بدأت الجمعية باصدار نشرية بأسم ((المجموعة الاخلاقية)) ، واسست لها فروع في المدن الايرانية، ولان هذه الجمعية كانت تدعو الى تحقيق المساواة بين الشعب والسلطة (البلاط) فانها اصبحت موضع شك وانتقام من السلطة ، التي قامت بضرب مقر الجمعية ونهب محتوياتها وممتلكاتها. ثم توالت نشاة الجمعيات مثل : جمعية الترقي الاسلامية (حوزة ترقي اسلامي) التي اسسها محمد الطباطبائي[١٠] عام ١٩٠٢ في طهران ، وجمعية الرجال الاحرار (انجمن ازادي مردان) عام ١٩٠٣ في العاصمة طهران ، لكن المهم هنا الجمعية السرية –انجمن مخفي– التي تاسست عام ١٩٠٣ لتعمل ضد سياسة البلاط وتطالب بالاصلاح كمنهج ، وقد ضمت في بدايتها اربعة وخمسين عضوا من كبار المثقفين ورجال الدين، ثم جاء تاسيس الجمعية الوطنية – انجمن ملي– وحملت نفس الاهداف في المطالبة بالاصلاح السياسي ، وامتازت هذه الجمعية بضمها اغلب الكتاب ورؤساء تحرير الصحف وكانت توزع منشوراتها سرا ايقنت كل هذه الجمعيات والمنظمات انه لابد من توحيد الصف واقامة جمعية تكون ذات دور فاعل وقادر على اسقاط نظام الحكم من خلال القيام بثورة ، فقامت جمعية لجنة الثورة – كمية انقلاب – وكانت شديدة التكتم وتضم حلقات لا تزيد عن الثلاثين عضوا حفاظا على سرية التنظيم ، وعملت على تشكيل فرق صغيرة تضم عناصر مسلحة ثورية ساهمت في الجهد العسكري ' عملت هذه اللجنة على انشاء فروع لها في الولايات الايرانية المهمة ، فقد اسس سيد جمال الدين الاصفهاني جمعية اصفهان ، وجمعية كرمان التي اسسها رجال دين ومثقفون من كرمان وجمعية تبريز التي سيكون لها دور خاص ومهم في احداث الثورة الدستورية[١١].

كما ادت الصحافة وحركة التأليف والكتابة والترجمة دورا فاعلا في الحياة الفكرية والسياسية للمجتمع الايراني ، اذ كانت تتبع من اتجاهين مختلفين و متضادين هما اولا الاتجاه الحكومي – البلاط – الذي اضطرالى مسايرة الاوضاع العامة باصدار مجموعة من الصحف لتكون لسان حال الحكومة ووسيلة من وسائل السيطرة على المجتمع والى حد ما ، اما الاتجاه الثاني فهو الشعبي المعارض ، وهي صحف المعارضة في المهجر

والتي كانت تدخل الى ايران سرا لتقرأ هناك وتاخذ دورها في تنوير المجتمع ضد السلطة القاجارية ، فكانت تركز على دعوات التغيير والوقوف بالضد من سياسة النظام القاجاري ، وكانت تحرض المواطنيين على الثورة من خلال بيان المفاسد وتشخيص اخطاء النظام ، وجاءت صحافة المهجر نتيجة لجهود الوطنيين والمعارضين في الخارج الذين فروا من ظلم النظام ، او فضلوا العيش خارج ايران والعمل من هناك في بث افكارهم والدعوة الى الثورة من خلال صحفهم وبياناتهم مثل عبد الرحيم طالبوف ، الذي كان مقيما في اسطنبول ، واصدر في عام ١٨٨٨م جريدة شاهسون ، اذ كانت ترسل الى ايران لتوزع بين طبقة المثقفين لقراءتها ومتابعة اخبار العالم. كذلك صدرت جريدة قانون في ١٨٩٠م من قبل ميرزا مالكم خان الذي كان مقيما في لندن وتحت شعار (الوحدة والعدالة والتقدم) ثم توالت الصحف بالاصدار ، مما اجبر الصدر الاعظم (امين السلطان) باصدار قرار منع بموجبه دخول الصحف الصادرة في الخارج الى ايران ، لان هذه الصحف تصدر باللغة الفارسية وفيها انتقادات للوضع القائم وقد اصبحت لها قاعدة من القراء والمهتمين، وشهدت الفترة التي بدأت مع حكم مظفر الدين شاه ١٨٩٦م – ١٩٠٦م توسعا في الاصدارات والمجلات والجرائد انسجاما مع سياسة الانفتاح التي اتبعها الشاه فصدرت مجلات ونشرات ذات طابع ادبي فني ، ففي الفترة من عام١٩٠٠م حتى عام ١٩٠٢م صدر ما يقرب من ٣٨ صحيفة ومجلة ادبية وفنية هدفها توسيع الوعي الثقافي والفني لدى العامة من الجماهير ، ولكن الهدف الاساسي هو خلق حالة من الوعي لفهم وادراك طبيعة الاوضاع وتخلفها نتيجة لاستمرار الاستبداد القاجاري ، مجمل هذه الصحف كانت تدعو الى وحدة صفوف الايرانيين ، ومحاربة التدخل الاجنبي والثورة ضد النظام القاجاري الذي بدأت عوامل اضمحلاله تبدو للعيان بشكل جلي ، فمثلا صحيفة حبل المتين كانت تدعوا لمحاربة الروس[١٢].

ب- العوامل الخارجية

تأثير حركة جمال الدين الافغاني[١٣] وفكرة الجامعة الاسلامية على ايران ،والتي تعني اتحاد جميع الامم الاسلامية تحت راية خليفة واحد بقصد التخلص والتحرر من السيطرة الاجنبية الخارجية وقيام الدولة الاسلامية المباركة) ،وقد راى الافغاني ان فكرة الدستور المقابل الاوربي لفكرة الشورى الاسلامية ، اذ كان يدعو الى (ملكية شورية) ،

بدأ نشاط جمال الدين الافغاني في ايران من خلال دعواته لاقامة الجامعة الاسلامية ، وحثه على رفض ومقاومة الاستبداد القاجاري في ايران ، كما كان يستخدم ايضا في احاديثه النداءات الدينية التقليدية من اجل التاثير على الجماهير والفئات الدينية للانضمام الى التحالف الراديكالي – الديني الذي كان يطمع الى اقامته في ايران وقد نجح الافغاني الى حد كبير في اقامة مثل هذا التحالف من خلال الاستخدام التكتيكي للهجمات الدينية على الحكومة وسياستها في منح الامتيازات ، وكان الموقف في ايران مناسبا تماما لطرق الافغاني في وقتها ، اذ كان الامتعاض الديني من سياسة الحكومة على اشده، ولم يكتف الافغاني بالذين كانوا يستمعون اليه وبلقاءاته مع علماء المسلمين، بل راح يكتب الى زعماء المناطق الايرانية وشيوخها، يدعوهم جميعاً الى توحيد جهودهم للنهوض ببلادهم وتحريرها من الاستبداد ، ويدعوا الى(**ان ايران تحتاج الى ثورة، واذا لم تحدث ثورة فأن اسم ايران والايرانيين سيضمحل**)، وبعدها غدت علاقة جمال الافغاني بالشاه سيئة نتيجة لمواقفه المناهضة للاستبداد القاجاري ،دفعت الشاه الى تغيير مواقفه من الافغاني ، والامر بطرده من البلاد مما اضطر السيد الافغاني الى الاعتصام واللجوء الى مرقد السيد عبد العظيم. ثم أرسل الشاه خمسمئة من فرسانه المدججين بالسلاح فاقتحموا المكان وهو مريض وقاده خمسون منهم الى ما وراء الحدود[١٤].

كما اثرت الاحداث والتطورات الداخلية التي قامت في دول الجوار في تطور السياسة الداخلية الايرانية ، فقد قامت في هذه الدول اصلاحات دستورية قوية ، ولاسيما في الدولة العثمانية عندما اصدرت دستور لها في ١٨٧٦ ، كان دستور الدولة العثمانية حافزا قويا لمثقفي ومجددي ايران لنقل التجربة الى بلدانهم ، وهذا ما دفع الوطنيين والمثقفين في باريس الى تنظيم لجانا لشرح مطاليبهم الوطنية[١٥].

اما في روسيا ، فكانت الهزيمة التي مني بها الجيش الروسي على يد القوات اليابانية في حرب ١٩٠٤ – ١٩٠٥ اثر هام واعطى هذا النصر الياباني لدعاة الاصلاح الايرانيين دعما قويا باعتبار ان الانتصار تم لان اليابان دولة دستورية (فقد نالت دستورها عام ١٨٩٩م) وان هزيمة روسيا جاءت لانها دولة استبدادية لايسودها القانون[١٦].

اما عن تاثير روسيا ، فان مناطق القفقاس بقدر ما كانت مناطق اتصال فكري واجتماعي بين ايران وروسيا ، فقد كانت مجالا خصبا لقيام الحركات الثورية ضد القيصر الروسي، فقد نشأت فيها الجمعية الفدائية وحركة الديمقراطيين الدستوريين ومن هذه المناطق دخلت ايران المفاهيم الثورية الاشتراكية وظهرت المجموعات اليسارية في طهران وشمال ايران تحت اسماء مختلفة منها الاجتماعيون العاميون والاشتراكيون الديمقراطيون. وعندما بدأت صحيفة الاسكرا – الشرارة – بالصدور من روسيا وهي لسان حال الحزب الاشتراكي الديمقراطي اخذ الثوريون الايرانيون المقيمون في مناطق القفقاس بجلب نسخ منها الى ايران عبر باكو، حيث كانوا يعملون في حقول النفط هناك، وكان لهم عدد وثقل ،فقد قدر عددهم بحوالي ٣٠٠,٠٠٠ عامل ويشكلون نسبة ٥٠% من اجمالي عدد العمال في تلك الحقول. وجلهم من مناطق شمال ايران (اذربيجان و كيلان) ولقد تاثروا كثيرا بالافكار الثورية الاشتراكية. وكانوا يؤمنون ان انتصار الثورة الايرانية اسهل مما في روسيا لعجز الحكم القاجاري ، ولعدم وجود جيش قوي ليقمع الثورة باعتبار ان الجيش الروسي كان قويا ومدربا ونظاميا قياسا الى الجيش الايراني الضعيف ، وايضا وجود قاسم مشترك بين المسلمين الروس والايرانيين الذين يعتبرون اسرة آل رومانوف[١٧] واسرة القاجار عدوا مشتركا لهم. ولكن تداعيات الاحداث في روسيا القيصرية كانت اسرع مما هي في ايران فقد سبقت روسيا بالثورة ضد القيصر ، مما اضطره الى اعلان الدستور في الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٠٥م وتشكيل البرلمان ، وهذا ما جعل الايرانيون يتاثرون بشكل اكبر بمجريات الاحداث هناك وان يسرعوا في تطبيق تجربة البرلمان في بلدهم. فازداد نشاط المجاميع الايرانية التي اخذت طابع التكتلات السياسية والمؤمنة بالمفاهيم الاشتراكية ، مثل مجموعة همت ((الطموح)) وعدالت ((العدالة)) وبدأت نشاطها السياسي بتشكيل النقابات التي بدأت بتنظيم الاضرابات والتظاهرات واصدار البيانات ونشرها عبر صحيفة اتفاق كاركران ((اتحاد الشغيلة)). كان هَمّ الاشتراكيون الروس هو تثوير الوضع الايراني وتصعيده نحو اسقاط النظام القاجاري[١٨].

المبحث الثاني :الاسباب المباشرة للقيام الثورة الدستورية وتطوراتها ١٩٠٥-١٩٠٧

كانت الاسباب المباشرة لقيام الثورة الدستورية ترجع لعدة حوادث واولها قضية جوزيف ناوس(Jozef Nounce)[١٩] ، وحادثة مبنى المصرف الروسي ، و قضية غلاء اسعار السكر، ومعاقبة التجار على ضوء ذلك الغلاء، بالنسبة للحادثة الاولى ترجع الى سياسة ودور الخبير ناوس البلجيكي والمسؤول عن جمارك ايران و سياسته ضد التجار الذين اتهموه بفرض الرسوم العالية وتشجيع البضائع الاجنبية ، مع تحيزه لغير المسلمين وخاصة الارمن الذين اعطاهم المناصب العليا في الجمارك كما ان تطاوله وصل حدا انه كان يستهين بالمعتقدات الدينية للايرانيين ، اذ قلد الزي الديني الايراني – العمامة والعباءة – وذلك في حفلة تنكرية اقيمت عند احدى الجاليات الاجنبية في ايران. فقد استغل الوطنيون ورجال الدين هذه الحادثة للضغط على الحكومة من اجل عزله وطرده من ايران[٢٠].

أماالحادثة مبنى المصرف الروسي الذي ارادت روسيا انشاءه فوق ارض كانت قد اشترتها القنصلية الروسية من الحكومة الايرانية ، وكانت هذه الارض مخصصة لدائرة الاوقاف وبها مقبرة اسلامية مهجورة ، فعمد الروس الى المباشرة ببنائها مما اثار حفيظة المواطنين، وتحرك العلماء شارحين للناس كيف ان الروس اخرجوا عظام الموتى ورميها ببئر قريبة وان هذا انتهاك لحرمة الاموات وان مصارفهم تقوم على الربا المحرم شرعا ' وهكذا قامت الجموع الغاضبة في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٠٥م بهدم وتدمير المبنى بالكامل ، مما اضطر الحكومة الايرانية الى تعويض الخسائر الى الجانب الروسي والبالغة عشرين الف تومان[٢١].

في حين شكلت الحادثة الثالثة وهي قضية غلاء اسعار السكر، ومعاقبة التجار على ضوء هذا الغلاء، الشرارة لاندلاع الثورة الدستورية، وسبب تلك الازمة الاقتصادية يعود الى الحرب الروسية – اليابانية عام (١٩٠٤ –١٩٠٥) التي القت بظلالها على التبادل التجاري بين روسيا وايران ، وانعكست الهزيمة الروسية باثارها على الاقتصاد الروسي مما دفع الميزان التجاري الى الاضطراب فقلت الصادرات الى ايران فضلا عن اضطراب الامن وقيام التمردات في القفقاس الروسية وتزامن ذلك مع وباء الكوليرا وانخفاض الانتاج الزراعي لكثرة الثلوج ،ولما وجدت الحكومة ان عائدات الكمارك

تنخفض وتكاليف الاغذية ترتفع، وان مساعيها للحصول على قروض جديدة من مصادر اخرى غير روسيا وبريطانيا قد فشلت[٢٢].

على اثر ذلك اتخذت الدولة بأمر من المسيو ناوس اجراءات مجحفة بحق الناس، فقد رفعت التعريفات على التجار المحليين وأجلت وفاء الديون للدائنين، مما اثار غضب التجار الذين قرروا الاتصال برجال الدين لتنظيم موكب سلمي في اثناء المأتم الديني في شهر محرم ، فكان ذلك سببا لاتحاد العلماء والتجار لمناهضة الحكومة والبحث عن سبيل لعزل المسيو ناوس والاستغناء عن خدماته ، مع بداية شهر كانون الاول / ١٩٠٥ ارتفعت اسعار المحروقات والسلع الواردة الى ايران ومنها مادة السكر وبنسبة ٤٠% اذ ارتفعت اسعارها من ٦.٥ قران الى ٨ قران للمن الواحد. مما دفع بالحكومة وخاصة حاكم طهران علاء الدولة الذي كان يكن العداء لطبقة رجال الدين بسبب موقفهم المعادي من السياسة الجمركية التي اتبعها المسيو جوزف ناوس ، فاستغل حادثة ارتفاع الاسعار ، طلب علاء الدولة من التجار ان يحددوا سعر المن من السكر بخمسة قرانات وهذا يعني الخسارة بعينها لان كمية المستورد منه قليلة وباسعار عالية ، وعندما رفض التجار ذلك، امر لحاكم طهران بجلد مجموعة من التجار وذلك باستخدام الفلقة[٢٣].

تلك الاجراءات ولدت ردة فعل من قبل التجار ورجال الدين وفئات الشعب المتضررة الى اعلان احتجاجهم من هذه السياسات ، ففي ١٣ كانون الاول عام ١٩٠٥م قاموا بالتجمع في مسجد شاه عبد العظيم لاقامة اعتصام وكما يسمى بالفارسية ((بست)) ، وانبرى رجال الدين الخطباء لشرح مظالم الحكومة ضد الشعب ، والتنديد بالفساد والدعوة لتغيير الاوضاع وقد فبرز كل من اية الله **(محمد الطباطبائي)** واية الله **(عبد الله البهبهائي)** والسيد جمال الدين الاصفهاني واخذوا بدعوة الناس الى الثورة ضد الشاه واتباعه علنا والمطالبة بتغيير النظام السياسي، واقرار دستوراً للبلاد ، فشاركهم نسبة كبيرة من طلبة العلوم الدينية، ومن جانب اخر اعتصم بعض علماء الدين الاخرين وفي مقدمتهم الحاج زين العابدين ، احد مجتهدي طهران ، في مبنى السفارة العثمانية بطهران، وقد عرض هؤلاء العلماء على السفير العثماني شمس الدين بك، ان ينقل مطالبهم الى الشاه، فرحب السفير بذلك، وجرت اتصالات سرية بين العلماء المعتصمين

في السفارة العثمانية وزملائهم الملتجئين لحرم عبد العظيم، الذين اجتمعوا في احدى زوايا الحرم المطهر ومعهم بقية قادة المعتصمين ولمدة يومين تمخض عنه عدد من المطالب التي كان لعلماء الدين اثر واضح في تحديدها، اذ تضمنت هذه المطالب، عزل علاء الدولة ، حاكم طهران، من منصبه، عزل ناوس عن ادارة كمارك ايران، تأسيس ديوان العدالة (عدالة خانه) في جميع مدن ايران، تطبيق قوانين الاسلام في كافة انحاء البلاد، وعندما ادرك الشاه بان الجماهير تقودها رجال الدين وهم عازمون على ابداء اراءهم، بعث رسولا في كانون الثاني / ١٩٠٦ يمثله للمعتصمين يسترضيهم حاملا كتابا موقعا بخط يده يتعهد فيه بالاستجابة لمطالبهم، فادى ذلك الى نهاية الاحتجاجات(٢٤).

لكن الذي حدث هو ان روسيا كانت قد هددت باتخاذ اجراءات مشددة في حال خروج الكمارك وادارتها من "**الايادي الامينة**" على حد تعبيرها' وتقصد فيها الموظف البلجيكي (جوزيف ناوس)، عن مركز قرار الحكم في طهران الامر الذي اضطر معه مظفر الدين شاه للتراجع عن عهده الذي قطعه للمعتصمين ، تزامن ذلك مع ملازمة مظفر الدين شاه الفراش بسبب مرضه، الامر الذي دفع عين الدولة لانهاء الازمة بسرعة وبأساليبه القمعية المعروفة، فشن حملة ملاحقة واعتقال ونفي ضد العديد من علماء الدين والشخصيات القريبة منهم والمتعاونين معهم فقد نفى الحاج مرزا حسن رشديه ومجد الاسلام كرماني ومرزا أغا الاصفهاني الى قلعة (نادرى) . كما نفى جمال الدين الواعظ الى قم، ففي احدى التجمعات قتل احد طلبة العلوم الدينية المدعو سيد عبد المجيد، الذي ينتمي إلى إحدى الاسر العلوية، من قبل احد رجال الشرطة عند مجاهرته بالمطالبة بالدستور امام الملأ. فتحول مقتله إلى تظاهرة عارمة قادها رجال الدين ، اذ توجهت تلك الجموع وهي تحمل جنازة سيد عبد المجيد الى مسجد الجمعة في وسط طهران، فأندلعت المظاهرات من جديد وسيطر المتظاهرون على شوارع طهران يوم ١١ تموز ١٩٠٦م ووقعت صدامات دامية مع قوات الشرطة،ادت الى وقوع ما يقارب من الـ (٦٥) شخصا بين قتيل وجريح(٢٥).

فاثار ذلك حفيظة رجال الدين الذين شدوا من ازر الطبقات الاجتماعية الاخرى لاستمرار ضغطها على الشاة تحقيقا لمطاليبها المشروعة، فأخذ كل من بهبهائي

وطباطبائي وغيرها من الفقهاء وعائلاتهم واتباعهم وحوالي (٢٠٠٠) شخص من طلبة العلوم الدينية وراحوا يتوجهون الى مدينة قم، ومنها اذاعوا بيانا مفاده ان البلد سيترك من دون توجيه روحي ومن ثم من دون قرارات قضائية ومعاملات شرعية حتى ينفذ الشاه وعوده السابقة[٢٦].

في الوقت نفسه ارسل السيد عبد الله البهبهاني ، وقبل مغادرته طهران أي في ٩ تموز ١٩٠٦، قد ارسل رسالة الى غرانت دف الوزير المفوض البريطاني، طهران ، طلب فيها توسطه لدى الشاه لرفع الظلم والحيف عن الشعب الايراني، فكان مبرر المثقفين في اللجوء الى السفارة البريطانية هو ثقافي اخلاقي والتجار مبررهم اقتصادي، اما رجال الدين فانهم علقوا الامال على البريطانيين لاعتبارات سياسية حيث ثقل بريطانيا الداخلي والخارجي وكذلك لم يبق امام رجال الدين إلا الاستناد والارتكاز الى قوة عظمى تستطيع ان تحد من طغيان الحكومة وتدعم مطالبيهم ، ويمكن اعتبار موقف السيد عبد الله البهبهاني من إرسال الرسالة إلى المفوضية البريطانية، الذي كان لا يخرج عن الاحتمالين التاليين: الأول انه كان يائساً من قدرة الشعب على تحقيق مطالبه دون مساعدة خارجية ولذلك كانت لديه قناعة شخصية بقدرة المفوضية البريطانية على دفع ظلم الحكومة الإيرانية لرعاياها، وفي هذه الحالة فإن عمله يعتبر جريئاً جداً، إذ انه لم يحدث في تاريخ إيران الحديث حتى ذلك الوقت ان قام أحد المجتهدين الكبار مثل البهبهاني، بطلب مساعدة حكومة أجنبية غير إسلامية، وبخاصة في تلك الفترة التي كان فيها العداء للنفوذ الأجنبي قد بلغ الذروة، والاحتمال الثاني: أنه لجأ إلى الاستعانة بالمفوضية البريطانية بتدبير سابق مع الانكليز، ليبرر تدخلهم في الحركة الدستورية لمصلحة الثوار بحكم الصداقة الوطيدة التي كانت تربطه بهم[٢٧].

بناء على ذلك لجأ في ١٩ تموز ١٩٠٦خمسون شخصا من طلاب المدارس الدينية والتجار للمفوضية البريطانية في طهران، طالبين حمايتهم من اضطهاد الحكومة القاجارية، ثم اخذت اعدادهم تزداد حتى بلغت اثنا عشر الف شخص في نهاية تموز، وفي ٢ آب تجاوزته حتى بلغت اربعة عشر الف شخص تقريباً، نصب المعتصمون العديد من الخيام التي بلغت المئات في حديقة المفوضية البريطانية، مطالبهم وكما

ياتي: عودة العلماء المهاجرين الى طهران، نشر الامان والطمأنينة في جميع انحاء ايران. تأسيس محاكم قانونية وتسليم أمورها بيد موظفين أمناء. القصاص من قاتلي سيد عبد الحميد، وعدم مغادرة المفوضية البريطانية مالم تستجب الحكومة لمطالبهم [٢٨].

وتحت ضغط الجماهير، أعلن الشاه يوم ٣٠ تموز ١٩٠٦م عزل عين الدولة و تعيين ميرزا (حسن خان مشير الدولة) رئيسا للوزراء بدلا عنه، وفي ١٥ اب ١٩٠٦م، اصدر الشاه فرماناً يقضي بانشاء مجلس نيابي منتخب ، مهمته البحث في الامور العامة في الدولة وحماية المصالح العامة، وعلى اثر تلك الاجراءات عاد الفقهاء ومن معهم الى طهران يوم ١٨ اب ١٩٠٦، ،اصدر فرمان من الشاه في ٩ أيلول ١٩٠٦ نص على تأسيس المجلس ،وهي المرة الأولى في تاريخ إيران يحصل الشعب فيها على الحياة البرلمانية ، ثم بعدها قام مظفر الدين شاه بتشكيل لجنة ضمت من بين اعضائها عدداً من رجال الدين لدراسة اللوائح التشريعية على ضوء الشريعة الاسلامية ووفقا للمذهب الجعفري الاثنى عشري' فتح دار العدالة بصورة رسمية يوم ٧ تشرين الاول ١٩٠٦،وبعد ذلك أجريت الانتخابات في معظم إنحاء إيران لاختيار أعضاء المجلس وافتتحت جلسته الأولى في ١٧ تشرين الأول ١٩٠٦ وتحولت إيران من الملكية المطلقة الى الملكية الدستورية[٢٩].

المبحث الثالث: حكم محمد علي شاه (١٩٠٧-١٩٠٩) وانقلابه على الثورة الدستورية

انتقل الحكم إلى الابن الأكبر لمظفر الدين شاه محمد علي ١٩٠٧ -١٩٠٩عرف عنه الحب الكبير للسلطة المطلقة والحكم الفردي، وتميز عهده بالاستبداد حتى أطلق عليه (عهد الاستبداد الصغير) وظهر عداؤه واضحاً منذ بداية عهده للنظام الدستوري ، فلم يدعو أعضاء مجلس الشورى الى حفل التتويج الرسمي ، وهي أول بادره سيئة تجاه الدستور والمجلس، ومحاولته اتخاذ إجراءات للقضاء على ما تحقق ، فضلاً عن نظرته الاستعلائية، ومن بداية توليه العرش استدعى أمين السلطان من خارج البلاد لتولي رئاسة الوزارة ، الذي كان يعتقد إن الإصلاحات تتحقق من خلال حكومة اوتوقراطية (فردية مطلقة)، وقد تطابقت وجهة نظره من توجيهات محمد علي شاه بالكامل[٣٠].

بـدا الخـلاف بـين الشـاه والمجلـس ، بعـد تقـديم المجلـس مسـودة ملحـق الدسـتور تضـمنت تحديـد الحقـوق والواجبـات لإفـراد الشـعب، وحريـة الصـحافة إضـافةً الـى تحديـد صـلاحيات الشـاه ،وكـان مـن الطبيعـي أن يـرفض الشـاه المسـتبد التوقيـع علـى الملحـق ، وانهالت عليه الاعتراضات والبرقيات التي تعترض على عدم التوقيع. وقد قامت القوى الدستورية ، بتنظيم المظاهرات الحاشدة في طهران احتجاجاً على ذلك واضرب البازار عن العمل، ومن بين ردود الفعل التي حدثت ، قتل رئيس الوزراء أمين السلطان بإطلاق النار عليه من قبل الفدائي عباس أغا تبريزي والذي وانتحر بعد ذلك. فلم يستطع محمد علي شاه اغتنام هذا الحادث لتعليق عمل المجلس والدستور بسبب قلة الجيش من حوله ، وعدم وجود الأسلحة الكافية ،التي يستطيع من خلالها مواجهة مجلس الشورى عسكرياً ، فاضـطر الـذهاب الـى المجلـس للتوقيـع علـى ملحـق الدسـتور فـي ٧ تشـرين الاول ١٩٠٧[٣١].

نص الدستور الايراني على اقامة نظام برلماني ، وحدد الدستور مدة انعقاد البرلمان بسنتين ، كما منح الدستور مجلس النواب حق المصادقة او رفض او تعديل جميع القوانين والامتيازات والقروض وميزانية الدولة ، واصبحت الوزارة مسؤولة امام المجلس ، لكن الدستور منح لشاه امتيازات منها بوصفه رئيساً للدولة والقيادة العليا للقوات المسلحة وحق تتعين نصف اعضاء المجلس الاعلى في البرلمان اي مجلس الشيوخ الذي تقرر ان يتألف من ٦٠ عضواً[٣٢].

أما الخلاف الأخر للشاه مع المجلس ،عندما أقرت الميزانية عام ١٩٠٧ ، وقطعت عن البلاط الكثير من التخصصات المالية ، وتقليل حجم رواتب الأمراء ، وتحديد دخل الشاه الشهري من الخزينة، كما اعلم المجلس البلاط عدم إمكانية تغطية رواتب العدد الكبير من العاملين هناك، وطالب بتقليص اعدد عمال الخدمات في البلاط، وصادف العام نفسه تدني كميات إنتاج المحاصيل الزراعية ،انعكس بطبيعة الحال على ارتفاع أسعار المواد الغذائية ،ولم يتمكن المجلس الحد من زيادة الأسعار ، أو خفض الضرائب الحكومية ،لاسيما على الطبقة الفقيرة في المجتمع ،لذلك تحرك خليط اجتماعي ضم رجال الدين والطلبة والفلاحين العاملين في الأراضي السلطانية وبعض التجار وموظفي وعمال خدمات وفلاحين، الذين استغني عن خدماتهم في البلاط،لإعدادهم الكبيرة

وتظاهروا في العاصمة ضد قرارات المجلس وتخللها مواجهات عنيفة ، في الوقت نفسه دب خلاف بين الدستوريين من أعضاء مجلس الشورى ، عندما تباينت وجهات النظر حول تفسير النظام الدستوري ،وأي شكل من التطبيقات القانونية ، فكان الليبراليين يردون اعتماد نمط القوانين الغربية العلمانية ، أساسا في صياغة للقوانين الجديدة ، في حين عارض رجال الدين هذا الاتجاه ، ودعوا الى اعتماد التشريع الإسلامي أساسا تبنى من خلاله تلك القوانين(٣٣).

تزامنت تلك الخلافات مع التقارب الروسي البريطاني على حساب مصلحة إيران، وأسفر ذلك التقارب عن توقيع اتفاقية ٣١ آب ١٩٠٧ ، التي أبرمت بين الطرفين من دون علم أو مشاركة الجانب الإيراني فقسمت إيران إلى ثلاث مناطق ،المناطق الجنوبية تحت النفوذ البريطاني والمناطق الشمالية تحت النفوذ الروسي ومنطقة ثالثة محايدة، تخضع فيما بعد الى بريطانيا،قد تغيرت مواقف الأخيرة تجاه الثورة الدستورية وتبين موقفها في المرحلة الأولى من الثورة عام(١٩٠٥-١٩٠٧) ، كان جزءاً من مناورة سياسية ، الغاية منهما التأثير على النفوذ الروسي داخل إيران ، أملين انضمام القوى الدستورية الى جانبهم، شكلت هذه الاتفاقية عاملا إضافياً في وقوف محمد علي شاه ضد الثورة الدستورية(٣٤).

استطاع محمد علي شاه الاستفادة من تلك الظروف لتخلص من المجلس ، ولتحقيق هذا الهدف فأخذ يبحث عن الحجة التي سنحت له في ١٥ شباط ١٩٠٨ عندما تعرض الى محاولة اغتيال ، أثناء مروره في احد شوارع طهران ، عندما ألقيت على موكبه قنبلة يدوية ، قتل على أثرها ثلاثة من حرسه الخاص ، فأستغل الشاه الحادثة لممارسة الأسلوب الاستبدادي من جديد ،على الرغم من أن الحادثة يعدها الكثير من المؤرخين ، خطة مدبره من الشاه نفسه، اتخذها ذريعة لضرب الثورة الدستورية ، فقد قام الشاه بعد مشاورات مع المستشارين الروس باتخاذ إجراءات يوقف بموجبها العمل بالدستور وحل مجلس الشورى، وبعد إعداد الخطة انتقل الى قصره الصيفي في باغ شاه في تجرشي بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٠٨ ، وأمر قوات القوزاق بالنزول الى شوارع العاصمة ، وعين الضابط الروسي لياخوف قائداً للقوات وحاكماً عسكرياً على طهران وفي ١٣ حزيران ١٩٠٨ ، وقامت قوات القوزاق بقصف بناية

مجلس الشورى بالمدفعية[٣٥] ، والتي تواجد فيها المتطوعون للدفاع عن المجلس، إلا أنه كان ينقصهم التنظيم العسكري ، وعدم كفاءة الأسلحة لديهم استمر دفاعهم عن المجلس حوالي ٧ ساعات، فقتل إثناء المواجهات عدد كبير من المتطوعين وأعضاء المجلس ، استطاعت قوات القوازق السيطرة على العاصمة ، بعد تدمير بناية مجلس الشورى، وقامت باعتقال عدد من أعضاء المجلس، منهم عبد الله بهبهاني ومحمد طباطبائي اللذين ابعدا عن طهران ، فقد أعلنت الإحكام العرفية ومنعت التجمعات والاجتماعات العامة، وحل مجلس الشورى وتعليق العمل بالدستور[٣٦].

وما انتشر خبر قصف المجلس، برز دور الاقاليم الشمالية فكانت أذربيجان ومركزها مدينة تبريز من أوائل الأقاليم الإيرانية تحركا في مجال إرجاع الدستورية للبلاد ، ومحاربة محمد علي شاه ، لأنها أول من تجرعت مرارة سياسته الحاقدة خلال ولاية عهده على المدينة ، ولان تبريز كانت ملتقى الأفكار والثورات لقربها من الدولة العثمانية التي تعصف بها أحداث الثورة الدستورية ، وتحاددها مع روسيا التي تنشر الثورات ذات الأفكار الاشتراكية في توجيه مسار الصراع لصالح كفة الحركة الدستورية، أذ انطلقت في تبريز شرارة ثورة شعبية استشرى لهيبها جميع البلاد، فقد انشطرت المدينة الى قسمين ودارت حرب اهلية طاحنة بين انصار الدستور واعدائه ، انتهت بانتصار الدستوريين، وطرد العناصر الموالية للشاه منها، ورفع الدستوريون شعارات تطالب بأعادة الدستور، وتدعوا الى عقد مجلس جديد وطرد كل الاجانب الذين وقفوا الى جانب الشاه، وبذلك نجحت الجماهير التبريزية في ضرب مؤيدين الشاه وتطهير تبريز منهم واعلان حكومتهم الثورية بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٠٨، وقد استولى الثوار على موجودات مخزن الاسلحة التابع للحامية الحكومية فيها ،وشكل الدستوريين في تبريز حكومة محلية لعموم أذربيجان ، وكون مجلس شورى ، بزعامة شيخ الإسلام أحد قادة الثورة الدستورية ، ضم المجلس الإسلاميين والأرمن والاشتراكيين ، الا ان القوات الروسية تقدمت ودخلت تبريز في ١٢ نيسان ١٩٠٩ بحجة حماية رعاياهم وعلى هذا النحو انتهت محاصرة تبريز ودخلها الجيش الروسي الذي لم يتورع عن اتباع العنف لاخضاع سكانها، وعلى الرغم من عدم انتصار انتفاضة تبريز الا انها اثارت باقي المدن الايرانية

بوجه السلطات القاجارية، ففي كانون الثاني ١٩٠٩ انفجرت انتفاضة في اصفهان، وكذلك في خراسان[٣٧].

وفي الوقت نفسه قاد المسيرة الوطنية رجال الدين في النجف وكونوا جبهة أنصار المجلس النيابي والعمل بالدستور الجديد ، وحسموا الخلاف بإعلان فتوى رجال الدين الكبار في كانون الثاني ١٩٠٩ برئاسة كل من طهراني، ومازندراني، وكاظم الخراساني، الذين أعلنوا الجهاد من أجل الدستور و المجلس وطالبوا بحماية أعراض وأموال المسلمين، وحرموا دفع الضرائب لعمال الحكومة، واتهموا كل من لا يعمل بنص الفتوى بأنه يحارب سيد الخلق أجمعين رسول الله[٣٨].

أشعلت فتوى كبار رجال الدين الثورة ضد الشاه في العديد من المدن الإيرانية، وعليه اعلن الشاه عودة الحياة النيابية في نيسان ١٩٠٩ لكن الجماهير ظلت على فورانها ولم تصدق إعلانه نتيجة لدخول القوات البريطانية والروسية البلاد، ثم توافدت على العاصمة طهران القوات المتطوعة الثائرة المتكونة من خمسة الاف رجل من البختياريين بقيادة زعيمهم سردار اسعد في حين قاد المتطوعين الارمنيين ستار خان ، وتوجهت تلك القوات نحو طهران والتحمت بقوات الشاه في معركة دامية انتهت بهزيمة القوات الملكية في ١٦ تموز ١٩٠٩ ، وهزمت فرقة القوزاق خارج العاصمة، ودخلت بعدها القوات الوطنية المنتصرة الى طهران ،على اثر ذلك فر محمد على شاه أولا إلى السفارة الروسية ، ثم هرب إلى روسيا ؛ وعين البرلمان الذي أعيد من جديد – ابنه أحمد شاه ملكا على ايران، وكان في الحادية عشرة من عمره –وتكليف عضد الدولة رئيس الوزراء بإدارة شؤون الحكم[٣٩].

المبحث الرابع : المرحلة الثانية من الثورة الدستورية (١٩٠٩-١٩١١)

شهدت إيران في هذه المرحلة ،تطورات سياسية مهمة، بعد أن استطاعت القوى الوطنية الدستورية دخول طهران، وشكل بداية للمرحلة الدستورية الثانية (١٩٠٩-١٩١١)، وقام القادة الدستوريون بتشكيل المجلس السياسي الأعلى ،كحكومة مؤقتة لإدارة شؤون البلاد ،والذي اتخذ سلسلة من القرارات المهمة منها: قرار خلع محمد علي شاه عن العرش الإيراني ، بعد أن أُخذ توقيعه على اللائحة الانتخابية الجديدة ،كما وقع أيضاً تعهد الى المجلس، تضمن عدم قيامه بأعمال معادية للحياة الدستورية، ولا يشترك في إي عمل عسكري من داخل الأراضي الإيرانية أو من خارجها، ضد الحكومة الجديدة وقبوله الإقامة في منفاه داخل الأراضي الروسية ، وفي حالة إخلاله بشروط التعهد ، يقطع عنه الراتب السنوي.أقر المجلس الأعلى بداية عهد ولده أحمد شاه (١٩٠٩-١٩٢٥).والذي وضع تحت الوصاية لصغر سنه'وعلى الرغم من التغيير الذي حدث في الوضع السياسي ، إلا أن هذه المرحلة أطلق عليها المؤرخون تسمية (**عهد الأزمات السياسية**)، فكان فيها واضحاً مدى تأثير النفوذ الأجنبي الروسي البريطاني وانعكاساته على المرحلة الثانية للثورة الدستورية، بعد أجراء الانتخابات العامة في عموم إيران ، لانتخاب أعضاء مجلس الشورى الثاني ،باشر المجلس إعماله في ١٥ تشرين الأول ١٩٠٩،وقرر المجلس إناطة الوصاية على الشاه الى اكبر أفراد الاسره القاجارية وهو عضد الدولة، واجه المجلس والحكومة الدستورية صعوبات منذ بداية المرحلة ،كان في مقدمتها إفلاس الخزينة وانتشار الفوضى الإدارية ، فضلاً عن مشكلة الاحتلال الروسي لمدينة تبريز ومناطق أخرى من أذربيجان(٤٠).

ومن جانب اخر شهدت هذه المرحلة تأسيس الأحزاب السياسية على وفق برامج وأهداف واضحة،و من ابرز هذه الأحزاب حزب (دومكرات) اي الحزب الديمقراطي والذي تعدّ أفكاره امتداداً لا فكار حزب (اجتماعيون عاميون)الذي تشكل في بلاد القفقاس من قبل العمال الإيرانيين في مدينة باكو، إما الحزب الثاني هو حزب (اجتماعيون معتدلون) وكان غالبية أعضائه من ملاكي الأراضي ورؤساء القبائل وبعض الشخصيات الوطنية البارزة في المجتمع الإيراني ، وكانت أفكار هذا الحزب تمثل الاعتدال مع الخصوصيات الاجتماعية ، والموازنة بينها وبين الأفكار الحديثة في

القرن العشرين ،وعدم الابتعاد عن آراء وا فكار المؤسسة الدينية وقد شارك الحزبان في انتخابات مجلس الشورى في دورته الثانية ١٩٠٩ حصل الحزب الديمقراطي إثناء الانتخابات على (٢٨) مقعداً إما حزب (اجتماعيون معتدلون) حصل على أكثر نسبة من المقاعد وعددها (٣٦) مقعداً ومقاعد أخرى حصل عليها رجال الدين والشخصيات المستقلة . لقد بدأ الخلاف بين هاتين الكتلتين داخل البرلمان عندما قام مجلس الشورى بصياغة القوانين الجديدة.وكان الديمقراطيون يحاولون الأخذ بالقوانين الغربية ، أما (اجتماعيون معتدلون) فكانت وجهة نظرهم اعتماد المزج بين القوانين الحديثة وخصوصية المجتمع الإيراني، بحيث تكون أكثر واقعية إثناء التطبيق[٤١]، لقد تعمق هذا الخلاف ليتحول من خلاف في الآراء والأفكار، الى صراع دموي ،وبدأت سلسلة من الاغتيالات السياسية بين الشركاء أنفسهم ، وقع ضحية هذه الإعمال على سبيل المثال ابرز رموز الثورة الدستورية ومن مؤسسي حزب (اجتماعيون معتدلون) السيد عبد الله بهبهاني في ١٥ تموز ١٩١٠ ،وترك اغتياله أثراً سيئاً لدى الجماهير الإيرانية في طهران وتحولت مراسيم تشييعه الى مظاهرة صاخبة، ووجهت أصابع الاتهام الى الحزب الديمقراطي في تدبير عملية الاغتيال فأضطر حيدر عمو غلي مسؤول الحزب الى الهروب من إيران الى أوربا ، لأنه عدّ العقل المدبر لتلك العملية ، وأدت هذه الصراعات الى إضعاف دور الثورة الدستورية في مرحلتها الثانية[٤٢].

في حين حدث خلاف اخر بين مجلس الشورى والحكومة من جهة ورجال الدين من جهة اخرى ولاسيما بعد اعتقال الشيخ فضل الله نوري بسبب موقفه رافض للمشروطية – الدستورية – باعتبارها مخالفة للإحكام الشرعية ، وكان ينادي بضرورة قيام – مشروطة مشروعة – أي مطابقة تماما لإحكام الشرع الذي وجهت إليه تهمة معاداة الدستورية وتكفير المثقفين ،،تقديمه الى المحكمة، ومن ثم تنفيذ حكم الإعدام فيه على يد ارمني اعتبر ذلك الامر فيه اهانة للاسلام ، وأدى ذلك الى استياء واسع لدى فئات عديدة من الشعب ، واحدث فجوة بين رجال الدين والساسة الدستوريين ويعد سببا في تغير وجهة نظر المؤيدين للثورة الدستورية من رجال الدين في النجف ، بعد أن كانوا سندها القوي في مواجهة الاستبداد القاجاري ، كان الخلاف واضحا بين التيارات التي تنادي بالأفكار الاشتراكية وبين أطروحات التيار الديني الذي تمثله المؤسسة الدينية،

وتطابق أخيراً مع أطروحات التيار الديني الذي قاده الشيخ فضل الله نوري في المرحلة الأولى من الثورة الدستورية (١٩٠٥-١٩٠٩) ، كما أثارت القوانين المقترح التصويت عليها في مجلس الشورى،وبشكل صريح المؤسسة الدينية في إيران، والتي اعتبرتها تمس خصوصية المجتمع الإيراني وتناقض روح الشريعة الإسلامية[٤٣].

في حين أدت الصحافة دورا كبيرا في انتشار الأفكار الجديدة ، والترويج الى نمط الحياة الأوربية ، وذهبت الى ابعد من ذلك ، عندما نشرت مقالات تدعو للسماح بفتح أماكن اللهو والقمار وبيع المشروبات الكحولية، والتطرق الى ارتداء المرأة الحجاب أو عدمه ،والدعوات لتحرير المرأة ، عدّ رجال الدين ماتنشره الصحف مخالفا للشريعة الإسلامية ، فضلا عن وصف بعض الصحف رجال الدين بالرجعية والطبقية في المجتمع ، وتبنى هذه المقالات المؤمنون بالأفكار الاشتراكية اليسارية في الحزب الديمقراطي ادى ذلك الى تخلي رجال الدين في العاصمة طهران وفي المدن الإيرانية الأخرى،لاسيما في أصفهان وتبريز وفارس عن دعمهم للثورة الدستورية والمجلس ،وعدّ ذلك سبباً من أسباب ضعف قوة وأداء الثورة الدستورية في مرحلتها الثانية[٤٤].

في الوقت نفسه واجهت الثورة الدستورية في هذه المرحلة بعض التحديات ابرزها محاولة الشاه المخلوع لاستعادة عرشه وقد ابدي الاستعداد ليجعل إيران تحت الحماية الروسية لو أنها عملت على إعادته الى العرش ،معلنا موافقته على الشروط الروسية التي تملى عليه. لقد هيأت روسيا من جانبها الدعم المادي والمعنوي له، تمهيدا لإعلان التمرد ،وقد دخل الأراضي الإيرانية بشكل سري ، في تموز ١٩١١، التحق به من داخل الأراضي الإيرانية قائده العسكري ارشد الدولة مع بعض من العشائر التركمان ، وشقيقه(سالار الدولة) من كرمنشاه ، تسانده عدد من العشائر الكردية، إما رد فعل مجلس الشورى الثاني والحكومة الدستورية على هذه التطورات ، فقد شكلت حكومة جديدة برئاسة (سبهدار أعظم) لمعالجة الأوضاع الطارئة ، وظهر الحماس الشديد لدى الدستوريين لمواجهة التمرد، وقد شعر مجلس الشورى الثاني ان هناك تواطئا من قبل رئيس الوزراء وعدم اتخاذه الإجراءات اللازمة تجاه أعوان الشاه المخلوع في العاصمة فقرر حجب الثقة عن وزارته وتكليف نجفقلي خان (صمام السلطنة) ‘لتشكيل الوزارة الجديدة، والذي استطاع في الحال إلقاء القبض على جميع أعوان محمد علي مرزا ،

وقام بتهيئة الجيش للتصدي لحركة التمرد ،وعُين القادة الدستوريين على رأس الوحدات العسكرية، التي تمكنت من دحر قوات الشاه محمد علي وأسرت القوات الحكومية قائدها (رشيد السلطان) بعد إصابته بعدة جروح فتوفي على أثرها، وهرب الشاه مرة اخرى الى روسيا[٤٥].

من المهام الصعبة التي واجهت مجلس الشورى الثاني(١٩٠٩-١٩١١) والحكومة الدستورية ، هي إفلاس الخزينة وانتشار الفوضى الإدارية، وكان لابد على الحكومة والأوضاع تسير على هذا المنوال من الاعتماد على الخبرات الأجنبية، لتتولى عمليات الإصلاح في هذا الجانب ، واتجهت أنظار الدستوريين نحو الخبرات الأمريكية ، ولم يكن هذا الاختيار محض صدفه ،وإنما إدراكا من القوى الوطنية عن أفضل الجهات حيادية في هذا المجال آنذاك ، بعد إن أيقن الجميع ان عمل الخبراء البلجيك سابقا ، كان تحت تأثير النفوذ الروسي والبريطاني ،فقررت الحكومة الإيرانية توجيه وزيرها المفوض في واشنطن حسين ناظم للقيام بمهمة مفاتحة الجانب الأمريكي ، لإبداء المساعدة في هذا الشأن. وفعلاً تقدم عدد من المرشحين لهذه المهمة،واختير مورغان شوستر وكان عمله مع الحكومة الإيرانية بعقد شخصي لمده ثلاث سنوات ،واختار أربعة مساعدين لعمله وقد صادق الكونكرس الأمريكي على عمل البعثة ضمن العقد في شباط ١٩١١[٤٦].

بدا شوستر عمله ، بعد أن قدم طلباً الى مجلس الشورى الثاني لإصدار قرار يحدد الصلاحيات التي يجب ان يقوم بها لانجاز مهام عمله .وقد وافق المجلس على الطلب واصدر قانونا في ١٣ حزيران ١٩١١ تضمن منحه صلاحيات واسعة وتعيينه مديرا عاما للخزينة الإيرانية ،إما الموقف البريطاني الروسي بشان عمله ، فعلى الرغم من الموافقة الشفهية من الطرفين ، فقد كان البريطانيون اقل حذرا لمهمته ، إلا أن الجانب الروسي نظر الى عمله بحذر شديد ، في مناطق نفوذهم شمال إيران[٤٧].

تحول الحذر الروسي الى رفض ، عندما حاول شوستر تأسيس قوة خاصة من الجندرمة ، ترافق موظفي الضرائب إثناء القيام بإعمالهم ، اقترح ان توكل مهمة قيادتها وتدريبها الى الجنرال ستوكس ‘البريطاني الجنسية ،إلا إن هذا الاقتراح واجه الرفض الشديد من روسيا ، لقد حقق شوستر نجاحاً ملموساً في عمله ولاقى التقدير من

الحكومة الإيرانية والمجلس ، واعتقد انه يستطيع التصرف بقوة لانجاز عمله من دون ان توجه اليه أصابع الاتهام بالميل الى احد الإطراف الأجنبية المتنفذة في إيران آنذاك ،فضلاً عن تشجيع مجلس الشورى والحكومة ، تضمنت الخطة إمكانية التحكم بالموارد الاقتصادية في مناطق تقع تحت النفوذ البريطاني والروسي على وفق اتفاقية ١٩٠٧، وبهذا تجاوز شوستر الخطوط الحمراء ،وأثار الروس والبريطانيين ، وسببت له خطته مشاكل كبيرة[٤٨].

تصرف شوستر على أساس ان إيران دوله مستقلة ، ذات سيادة تامة في جميع شؤونها ،وذهب بعيداً عندما اخذ يطالب بالضرائب المتأخرة على أشخاص متنفذين في النظام القجاري وموالين للنفوذ الروسي، من كبار الإقطاعيين ومالكي الأراضي إلا أن روسيا حثت هؤلاء بعدم الاستجابة الى الاجراءت المالية القانونية ،وعدم تسديد الضرائب المستحقة عليهم ،وكان ابرز المعارضين (شعاع السلطنة) عم احمد شاه، لقد تحول اسم الخبير الأمريكي الى عنوان للمراسلات الخارجية بين طهران وبطر سبورغ ، إما الصحافة الروسية فقد شنت ضد شوستر حملة إعلامية استخدمت فيها شتى النعوت والأوصاف كونه يهوديا أمريكيا، إلا أن الضغوط الروسية الشديدة ظهرت بشكل واضح ، بعد فشل حركة محمد علي ميرزا المضادة ، وبعد قيام رئيس الوزراء(صمام السلطنة) بإصدار قرار مصادرة ممتلكات شقيقي الشاه المخلوع(شعاع السلطنة) و(سالار الدولة) كونهما شاركا في حركة التمرد بشكل كبير[٤٩].

نصح الجانب البريطاني الحكومة الإيرانية ، تفادي المواجهة المباشرة مع روسيا ، لأن هذه المواجهة لاتقوى عليها الحكومة الإيرانية ،وعلى الرغم من هذا النصح ،صدر أمر تنفيذ القرار في ١٤ تشرين الثاني ١٩١١ لوضع تلك الممتلكات تحت الحجز الرسمي ، ولم تظهر روسيا المعارضة العلنية في الوهلة الأولى للقرار ، إلا إن الإيعاز الى مدير الخزينة لاتخاذ الإجراءات اللازمة وجرد الممتلكات، ووضع حراسة عليها ،حينها أفصح الروس عن معارضتهم. عندما قام احد ضباط القوات الروسية في تبريز بطرد الحراس ' احتجت الحكومة الإيرانية على هذا العمل ، وقام وزير الخارجية وثوق الدولة (١٩١١-١٩١٣) باستدعاء القنصل الروسي في طهران ، وإبلاغه ان التصرف الروسي مناف للأعراف والعلاقات الدولية ، إلا أن القنصل الروسي رد عليه بالقول ،

بان هذه الأملاك مرهونة للبنك الروسي ، فضلا عن عائديتها الى أشخاص يحملون الجنسية الروسية وليس للحكومة الإيرانية الحق في مصادرتها أو التعرض إليها[٥٠].

تطور الخلاف بين الطرفين ويبدو أن الروس قد اعدوا العدة مسبقا لمواجهة السلطات الإيرانية بهذا الشأن، فقد طلب الروس تقديم اعتذار رسمي ،واعتبار قرار رئيس الوزراء تجاوز على الأملاك الروسية ،قامت بعد ذلك المفوضية الروسية بتقديم إنذار منع بموجبه شوستر من القيام بالجولات التفتيشية في مناطق النفوذ الروسي، وبعكسه سوف يقوم الجيش الروسي باحتلال شمال إيران. على الرغم من ان وزير الخارجية وثوق الدولة قدم الاعتذار الرسمي الى المفوضية الروسية في طهران ، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩١١،إلا أن تلك التدابير لم تجد نفعا أمام المخطط الروسي ، فقد تقدمت القوات الروسية من جديد داخل الأراضي الإيرانية ، لتوسيع دائرة احتلالها وتقدمت نحو مدينة كيلان[٥١] .

سارعت بريطانيا من جانبها ، لإجراء مفاوضات مع روسيا ، حول مايترتب عليه هذا التصعيد ، ومدى تأثيره على مصالح الطرفين ، وأتفق من حيث المبدأ على إنهاء مهمة شوستر في إيران ، والتي شكلت قلقاً يمس مصالحهما. لقد وضعت روسيا ما اتفقت عليه مع بريطانيا جانباً ، بعد أن توصلا الى ضرورة تهدئة الموقف ، فقد وجه الروس إنذارا جديداً الى الحكومة الإيرانية في ٢٩ تشرين الثاني ١٩١١، طلبوا فيه إنهاء خدمات شوستر فوراً، وان تلتزم الحكومة الإيرانية بدفع نفقات الجيش الروسي الذي احتل كيلان ، وعدم التعاقد مع الخبراء الأجانب ، الابموافقة روسيا وبريطانيا ، على ان ينفذ هذا الإنذار خلال ٤٨ ساعة، وإلا تقوم قواتها بالتقدم لاحتلال طهران[٥٢].

بعد يومين من الإنذار ، قامت القوات الروسية بالتقدم نحو العاصمة ، ووصلت الى مدينة قزوين القريبة منها ، وإمام هذه التحديات أراد مجلس الشورى حفظ كرامة إيران ضد هذا العدوان ، فقرر أعضاؤه بالإجماع مواجهة الاحتلال الروسي وكان الموقف الشعبي مسانداً للمجلس ، فقد انطلقت التظاهرات الصاخبة في العاصمة وعموم المدن الإيرانية ، وأعلنت القوى الشعبية مقاطعة البضائع الروسية[٥٣] .

إما موقف بريطانيا المساند الى روسيا ، قد تمثل بتعزيز قواتها جنوب إيران في كانون الأول ١٩١١ ، تحت ذريعة حماية القوافل التجارية البريطانية من بعض قطاع الطرق هناك ،وبعد وصول تلك القوات من الهند شرعت باحتلال ميناء بوشهر[٥٤].

استمرت روسيا في إعمالها العسكرية واستطاعت احتلال اغلب مناطق شمال إيران ، وإزاء هذا الحال كان الساسة الإيرانيون أمام مفترق طرق ، اما الدخول في حرب غير متكافئة ضد روسيا ، أو القبول بالأمر الواقع ،والموافقة على تنفيذ المطالب والشروط الروسية. وفي نهاية كانون الاول ١٩١١ اصدر مجلس الوزراء قرار والذي تضمن حل مجلس الشورى لانتهاء المده القانونية لعمله ،فقد انسحب أعضاؤه من من الحياة السياسية، إما مورغان شوستر فاضطر الى تقديم استقالته خوفاً على سلامته[٥٥] .

استغل تلك الاوضاع الوصي على العرش القاجاري ناصر الدولة بحل المجلس في الرابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩١١م واصدر قرارات منها منع الصحف من الصدور ، وإعلان الأحكام العرفية ، ونفي النواب والوطنيين إلى مدينة قم ، مع إعلانه عن حملة اعتقالات واسعة ووكانت بداية لحقبة زمنية أطلق عليها (الفترة المظلمة في تاريخ إيران المعاصر) ونهاية الثورة الدستورية عام١٩١١[٥٦].

الخاتمة

١. تعد الثورة الدستورية نتاجا لأفكار وإرهاصات وتفاعلات اجتماعية ، ولدت من رحم المجتمع الإيراني ، الذي عاش حالة تناقض بين متغيرات اقتصادية واجتماعية وفكرية مع جمود وانغلاق سياسي لم يطرأ عليه أي تغيير متمثلا بنظام حكم استبدادي مطلق ، مما استوجب حدوث تغيير جديد ، فكانت ثورة طالبت بنظام سياسي جديد يستند إلى صيغة دستور ينظم العلاقة بين السلطة الحاكمة والشعب.

٢. تكونت الثورة من اتجاهان اختلفا في التوجهات الفكرية ولكنهما متفقان على هدف إقرار الدستور كحل لمشكلات البلاد المستعصية ، فكان تيار المثقفين الداعين إلى الليبرالية الغربية معتمدين على كتاباتهم في الصحف المحلية والخارجية مع إصدارات متواضعة وضعوا فيها أفكارهم وتصوراتهم للحلول التي يمكن أن تنقذ البلاد من الوضع المتدهور بمقابل تيار رجال الدين الذين قادوا المجتمع من خلال الفتاوى الدينية والبلاغات التي يصدروها في ثورتين الأولى ثورة التبغ التي مهدت لقيام الثورة الثانية المطالبة بالدستور الثورة المشروطية ، والتي توجت بالنصر في تحديد سلطات الشاه وإقامة مجلس وطني منتخب ، ينتقل إليه الصراع لاحقا بعد أن كان بين الشاه المستبد والجماهير المطالبة بتطبيق الدستور.

٣. الليبراليون دخلوا في صراع على مراكز القوى والنفوذ مع رجال الدين الإصلاحيين الذين يحظون بدعم شعبي بحكم سطوة القيادات الدينية على غالبية الجماهير المسلمة التي تؤمن بالتبعية للمجتهد وفتوى ، وبقيت طروحات المثقفين مجرد أفكار غريبة لا تصلح لواقع المجتمع الإيراني الغارق بالجهل والعلاقات الإقطاعية وسلطة الاستبداد السياسي .

٤. داخليا لم تحدث الثورة الدستورية متغيرات عميقة وسريعة في كيان المجتمع ، بسبب انغماس دعاتها الليبراليين ورجال الدين المجددين في خلافاتهم الحزبية الضيقة وتقوية نفوذ كل منهم على حساب الآخر ، مقابل حجم قوة الشاه

المدعومة من قبل روسيا وبريطانيا وبعض القوى الرجعية الداخلية المستفيدة من بقاء نظام الحكم الاستبدادي .

٥. لم تستطع قيادات الثورة الدستورية أن يحدثوا تغييرا في على صعيد السياسة الخارجية لبلادهم التي كانت محكومة بثوابت أملتها مصالح الدول المتنفذة في إيران وهي روسيا وبريطانيا اللتان دعمتا الشاه في سياساته بحكم مصالحهما التي استوجبت عدم المساس بسلطة الشاه ، وعدتها شرعية لا يمكن المساس بها، فلهذا لم تكن في أهداف الثورة الإطاحة بنظام حكم الشاه وإقامة نظام بديل كالنظام الجمهوري .

٦. الصراع المستمر بين المجلس الشورى الداعم للدستور وبين الشاه محمد علي الذي حاول قدر الامكان وبكل الوسائل ضرب الثورة الدستورية لانه وجد فيها تقيدا لسلطته ذلك الصراع انعكس سلباً على نجاح الثورة ،اذ توجهت انظاهرها واستنزفت قدرتها من اجل مواجهة شاه، ذلك الامر حال دون القيام بدورها الاساسي وهو اصلاح الاوضاع العامة في ايران .

٧. الثورة الدستورية لم تستطع إنشاء جيش وطني قوي ومسلح لكي يحل محل فرقة القوازق التي كانت تأتمر من الخارج وتعمل ضد مصالح الشعب مما مكنها من ضرب المجلس الوطني وإجهاض الثورة وتعطيل الدستور لمدة عام تقريبا .

٨. انتقل من صراع بين الليبراليين ورجال الدين إلى رجال الدين أنفسهم من خلال انقسامهم إلى تيار يدعو إلى المشروطة وآخر يدعو إلى المشروعة المقيدة بتعاليم صارمة مستندة إلى الشريعة وهو اتجاه محافظ ، ولم يخمد هذا الصراع الذي توج بإعدام شخصية دينية كبيرة وهو شيخ فضل الله نوري ليحدث شرخا كبيرا في المؤسسة الدينية انقسم به رجال الدين إلى اتجاهين الأول تيار محافظ يرفض كل المتغيرات التي تطرأ في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثاني إصلاحي يدعو إلى مواكبة وتقبل وحلحلة الأفكار والسياسات الجارية على الصعيد الداخلي والخارجي .

٩. الاثر الواضح الذي ادته العشائر الايرانية في الشمال والجنوب ، واستجابتها السريعة لنداءات قادة المؤسسة الدينية لنصرة الثورة ، الا ان خلافات زعمائها

وعدم قدرتهم على التوفيق بين المصالح الشخصية ومصلحة البلاد العامة شكل نقطة الضعف الاساسية ، ، فالزعماء البختياريون وقفوا مع الثورة في بدايتها ، وبعد ان حصلوا على الوزارة والمناصب الحكومية انقلبوا ضدها تدريجياً ، وهذا ما اضعف من الثورة الدستورية اذ افتقدت قوة مهمة كانت تدعمها.

١٠- بقيت الثورة الدستورية وتأثيراتها محصورة في العاصمة طهران دون باقي المناطق فكانت مساحتها الجغرافية محدودة جدا ، وان انتقلت بعد ضرب الثورة في طهران وحل المجلس إلى مناطق أذربيجان وأصفهان فأنها كانت محكومة بعوامل المصالح الشخصية والقبلية ، فانتقلت الثورة من طابع الجماهيرية إلى طابع القبلية والمناطقية فظهرت شخصيات وانتماءات عشائرية مثل قبائل البختيارية التي حلت محل الاتجاهات الفكرية في قيادة الثورة وتوجيه المجلس وتطبيق الدستور ، كما لعب أهل أذربيجان دورا فاعلا في إحداث الثورة باعتبار التبريزيين هم أكثر الناس ثورية وثقافة وأصحاب أفق سياسي واسع ، فانغمست الثورة في مصالح شخصية وجغرافية ضيقة .

١١- لم تغير الثورة بكل أفكارها وطروحاتها الليبرالية والدينية من وضع معظم الإيرانيين الذين بقوا في فترة الدستورية يشكلون الطبقة الأوسع فقرا باستثناء القلة القليلة التي كانت تنعم ببعض الخيرات ، ولم تحدث قفزات نوعية وملموسة في مجالات الصناعة والزراعة والتعليم .

١٢- بقيت البلاد أسيرة التدخلات الخارجية واستطاعت روسيا بإنذاراتها المشهورة ووقوف بريطانيا وبتوافق المصالح إلى جانب روسيا في إجهاض الثورة نهائيا ودخول إيران تحت سلطة الاحتلال الأجنبي وعودة النظام القاجاري المستبد إلى سنين طويلة ، لتنتهي الثورة بسبب قصور قادتها وضيق أفقهم السياسي في عالم محكوم بمصالح استعمارية من الصعب جدا الإفلات من قبضته.

الهوامش

(١) خضير مظلوم فرحان البديري ، ازمة امتياز التبغ والتنبال في ايران ١٨٩٠- ١٨٩٢ (دراسات في التاريخ والاثار) (مجلة) ، جمعية المؤرخين الاثاريين في العراق ، بغداد ، العدد الثامن ، ٢٠٠٢، ص٧١-٨٥.

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي ، تاريخ ايران الحديث، بغداد ، ٢٠١٧، ص٥٩-٦٠.

(٣) امين سلطان : ولد ميرزا علي اصغر اغا ابراهيم في عام ١٨٥٨ ، وهو من الشخصيات الايرانية التي تركت بصماتها واضحة على الساحة السياسية في ايران، عين رئيساً للوزراء في عام ١٨٨٥م ولقب بأمين السلطان ، توفي في عام ١٩٠٧. للمزيد ينظر: باقر عاقلي ، مشاهير الرجال ، طهران ، د.ت ،ص ٢٣.

(٤) وليم نوكس دارسي: بريطاني من اصل كندي ولد في مدينة نيوتن ابوت عام ١٨٤٩م ثم هاجر مع عائلته إلى استراليا وكان عمره ١٧ عاماً أي في عام ١٨٨٦م، كان والده يعمل في مجال الاستكشافات النفطية، عمل محامياً ومهندساً للمناجم ، وحصل على ثروة كبيرة من منجم للذهب عثر عليه هناك ، ثم عاد إلى بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر ووجه نشاطه للبحث عن النفط في بلاد فارس ، إذ حصل بحكم علاقات صداقة أقامها مع السفير البريطاني في إيران السير درو موندولوف على امتيازات للتنقيب عن النفط الإيراني . ينظر: نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط العراقي ١٩٢٥-١٩٥٢،الطبعة الاولى ، بغداد ١٩٨٠ ، ص٢٠.

(٥)عين الدولة : هو الامير عبد المجيد ميرزا المولود في طهران عام ١٢٦١هـ / ١٨٤٤م ، درس في دار الفنون ، ثم عمل في البلاط الايراني ، واصبح مرافقا لولي العهد مظفر الدين وذلك في عام ١٨٩٢م تقلد بعدها عدة مناصب لغاية ١٩٠٤م عندما عين صدرا اعظم (رئيس الوزراء) كان مؤمنا بقمع كل مظاهر الاحتجاج ضد سياسة الدولة ، بقي معاصرا لاحداث الثورة الدستورية بكل تفاصيلها ، توفي عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م عن عمر ٨٣ عاما . للمزيد ينظر : قحطان جابر اسعد التكريتي ، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥- ١٩١١، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ،٢٠٠٥، ص٥٥.

(٦) رحيم كاظم الهاشمي ، التنافس البريطاني – الروسي في ايران في ظل حكومة امين السلطان ١٨٩٨-١٩٠٣، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد ٢٦ ، ، ص١١٩- ١٣٠.

(٧) فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية ١٩١٨-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦، ص٣٩.

(٨) ميرزا مالكم خان : ابن يعقوب خان ، ولد في عام ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م في مدينة جلفا باصفهان من عائلة ارمينية ادعت الاسلام فيما بعد ، عمل في المجال الحكومي كمترجم في ١٨٥٦م ، ثم اصبح سفيرا لبلاده لدى بريطانيا ، ونتيجة لخلافاته مع الصدر الاعظم (امين السلطان) ، طرد من منصبه في ٥/ ديسمبر / ١٨٨٩م ، بسبب فضيحة امتياز اللاتاري (اليانصيب) مع اتجاه مالكم الى العمل السياسي والارتباط بالجمعيات والمحافل الماسونية وتاسيس الجمعيات السرية وذلك في مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر ، وفي زمن مظفر الدين شاه وبعد وساطة بعض رجال البلاط اعاده الى العمل الحكومي كسفير لايران لدى روما . للمزيد ينظر : قحطان جابر اسعد التكريتي ، المصدر السابق ، ص٥٧.

(٩) المصدر نفسه ،ص٥٧-٥٨.

[10] السيد محمد الطباطبائي: المعروف بـ سنكلجي وهو ابن السيد صادق الطباطبائي ، ولد في عام ١٨٤٢ في كربلاء ثم انتقل الى طهران كان مجاهدا ومحترما من قبل مثقفي واصلاحيي ايران واعتبر من القادة الاوائل في الثورة الدستورية ، كما كان له دور اسقاط الشاه محمد علي عام ١٩٠٩ بعد دخوله طهران مع قبائل المتحالفة ضد الشاه ،توفى عام ١٩٢٠ . للمزيد ينظر : خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الايرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦-١٩٧٩، العارف للمطبوعات ، بيروت ،٢٠١٥،ص١٧٨.

[11] محمد وصفي بو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران ١٩٠٥-١٩٨١ ، الطبعة الثانية منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ١٩٨٣ ، ص١٨.

[12] ادوارد براون، تاريخ مطبوعات وأدبيات ايران ، ترجمة محمد عباس، ج٢، طهران ،مطبعة اكبر، د-ت،ص١٢٦ - ١٢٧.

[13] جمال الدين الافغاني: ولد السيد الأفغاني(الأسد آبادي) عام١٨٣٨ في قرية أسد آباد إحدى القرى التابعة لمنطقة أكتر مناطق كابل عاصمة أفغانستان،وهو من الدعاة المشهورين الذين دعوا الى الإصلاح السياسي في العالم الإسلامي، وكان يرى أن العالم قد وقع تحت تأثير الضغط الأوربي ويرى في إيران والدولة العثمانية ومصر أكثر وضوحاً،وبسبب فكره الإصلاح نال الكثير من العناء منتقلاً بين مصر وإيران والدولة العثمانية، توفي عام ١٨٩٧ .للمزيد ينظر: عبد الرحمن الرافعي،جمال الدين الأفغاني باعث نهضة الشرق،القاهرة ،١٩٦٣،ص٨-١٨.

([14]) مرتضى مدرسي ، السيد جمال الدين وافكاره ، مطبعة انتشارات ، طهران ،د.ت .، ص٣١٤ .

(١٥) طلال مجذوب ، ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية ١٩٠٦- ١٩٧٩ ، بيروت ١٩٨٠،ص٥٣.

[16] سمير عبد الوهاب عبد الكريم ، اثر العوامل الخارجية في الاتجاهات السياسية والعسكرية في ايران، مجلة كلية المعلمين ، العدد الثالث والعشرين ،السنة ٢٠٠١ ، ص٩٣ .

[17] آل رومانوف : اسرة روسية مالكة تولت الحكم ثلاثة قرون ، زعيم الاسرة ميخائيل رومانوف حكم امارة موسكو عام ١٦١٣م وهو من ام المانية ، خلفه ابنه الكسيس عام ١٨٣٣م وابنه بطرس الاكبر مؤسس الامبراطورية الروسية ، خلفته كاترين الاولى١٧٦٢م - ١٧٩٦م ، وكان هدف اسرة رومانوف السيطرة على اسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة المضايق وفرض وصايتها على المسيحيين الارثودكس حتى الذين داخل الدولة العثمانية ، انتهى حكم هذه الاسرة بقيام الثورة الروسية البلشفية عام ١٩١٧م . للمزيد ينظر : احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط٣، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص٥٧٧ .

[18] قحطان جابر اسعد التكريتي، المصدر السابق ، ص٧١-٧٢.

[19] جوزيف ناوس، موظف بلجيكي الاصل عينته حكومة ايران وزيرا لشؤون الجندرمة من مطلع عام ١٩٠٥م، ثم صدر امر ملكي في ربيع ثاني من العام نفسه يقضي بتعيينه وزيرا للبرق والبريد ومنحه صلاحيات واسعة، ولكن لم تكن هذه المسالة الاكبر التي اثارت حفيظة الراي العام الايراني، بل ان تصرف ناوس في احدى حفلاته التنكرية بلبسه زي رجال الدين هو الذي عد اهانة للشريعة الاسلامية، للمزيد ينظر: إبراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الإيرانية الجذور – الأيدلوجية ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ١٩٧٩ . ص٧٦.

[20] صالح حسين الجبوري ، الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥-١٩١١، مجلة جامعة تكريت ،مج ١٦،العدد ١١، ٢٠٠٩،ص٤٥٩.

[٢١] عبد الله لفته البديري ، دور المؤسسة الدينية في الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥-١٩١١،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،جامعة واسط ، ٢٠٠٥، ص٥٢-٥٣.

[٢٢] امال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩ ، الكويت ، ١٩٩٩، ص ٣٠.

[٢٣] حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي ، المجلد الثالث ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص٣١٠.

[٢٤] عبد الله لفته البديري، المصدر السابق ، ص٥٧-٥٨.

[٢٥] احمد شاكر عبد العلاق ، ايران في عهد احمد شاه ١٩٠٩ -١٩٢٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨،ص١٧.

[٢٦] اروند ابراهيميان ، تاريخ ايران الحديثة ،ترجمة مجدي صبحي، المجلس الوطني للطباعة ،الكويت ،٢٠١٤، ص ٦٩.

[٢٧] قحطان جابر اسعد التكريتي، المصدر السابق ، ص٨٧-٨٨.

[٢٨] عبد الله لفته البديري، المصدر السابق ،ص٦٦.

[٢٩] كاظم دويخ صبيح ، التيارات الفكرية في ايران ١٩٠٥ -١٩٧٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٦،ص٣٣.

[٣٠] رحمن تبريع زكي الحموزي ، حسن مدرس ودوره السياسي في ايران حتى عام ١٩٣٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٦،ص٣٥-٣٦.

[٣١] أسعد محمد زيدان الجواري ،سياسة إيران الخارجية في عهد أحمد شاه (١٩٠٩-١٩٢٥م)،مركز دراسات الخليج العربي ،جامعة البصرة ،١٩٨٩،ص٧١.

[٣٢] اروند ابراهيميان، المصدر السابق ، ص٧٤.

[٣٣] حسين عبد الزاير الجوراني ، حركات المعارضة في ايران ١٩٠٤-١٩٢٥،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩، ص٨١-٨٢.

[٣٤] دونالد ولبر ، ايران ماضيها وحاضرها ، ترجمة عبد المنعم محمد ، ط٢، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص١٠٤.

[٣٥] سميرة عبد الرزاق العاني ، العلاقات الايرانية – الالمانية في اواخر القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩١، ص٦٠-٧٠.

[٣٦] امال السبكي ، المصدر السابق ، ص٣٤.

[٣٧] كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ،بغداد ،١٩٨٥، ص٢٠٤-٢٠٨.

[٣٨] عدي حاتم المفرجي ،موقف المرجعية الدينية من الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩١١،مجلة الباحث ، مج ٧، العدد ١، ٢٠١٣، ص ٥-٦.

[٣٩] محمد هاشم خويطر ، موقف المرجعية الدينية في النجف الاشرف من الثورة الدستورية في ايران ، مجلة الاداب، الجامعة المستنصرية ، العدد ١١٥، ٢٠١٦،ص٢٢٠.

[٤٠] حسين عبد الزاير الجوراني، المصدر السابق ، ص ١١٦-١١٧.

[٤١] اروند ابراهيميان، المصدر السابق ، ص٨٧-٨٨.

[٤٢] احمد عبد القادر الشاذلي ، الاغتيالات السياسية في إيران ،القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٢٨.

[٤٣] قحطان جابر اسعد التكريتي، المصدر السابق ، ص١٦١ -١٦٢.

[٤٤] حسين عبد الزاير الجوراني، المصدر السابق ، ص ١٢٣.

[٤٥] صباح كريم رياح الفتلاوي ، ايران في عهد محمد علي شاه ١٩٠٧-١٩٠٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ،٢٠٠٣، ص١١٢.

[٤٦] فوزي خلف شويل ، تغلغل النفوذ الامريكي في ايران ١٨٨٢-١٩٢٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠، ص٨٠-٨١.

[٤٧] أسعد محمد زيدان الجواري،المصدر السابق، ص٨٩.

[٤٨] شامل عناد حسن البديري ،العلاقات الإيرانية السوفيتية ١٩٥١-١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٣ -٢٤ .

[٤٩] حسين عبد الزاير الجوراني، المصدر السابق ، ص١٣٤.

[٥٠] عبد الهادي كريم سلمان ، موقف روسيا من الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥-١٩١١، مجلة الكلية الاسلامية ،جامعة الكوفة ، مج ٣ ، العدد ٦ ، ٢٠٠٩، ص٢٤.

[٥١] نزار ايوب الطولي ، العلاقات الايرانية –السوفيتية ١٩٣٩ -١٩٤٧، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،جامعة الموصل، ٢٠٠٥،ص٢٢.

[٥٢] خضير مظلوم البديري ، موقف بريطانيا من الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩١١، الكويت ، ٢٠٠٥، ص١٢٩.

[٥٣] حسين عبد الزاير الجوراني، المصدر السابق ، ص١٣٧.

[٥٤] خضير مظلوم البديري ، المصدر السابق ، ص ١٣٤.

[٥٥] عبد الهادي ، سلمان، المصدر السابق ، ص٢٤.

[٥٦] اسعد محمد زيدان الجواري ، المصدر السابق ، ص٩٧ .

المصادر

اولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- احمد شاكر عبد العلاق ، ايران في عهد احمد شاه ١٩٠٩ -١٩٢٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨.

٢- حسين عبد الزاير الجوراني ، حركات المعارضة في ايران ١٩٠٤-١٩٢٥،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩.

٣- رحمن تبريع زكي الحموزي ، حسن مدرس ودوره السياسي في ايران حتى عام ١٩٣٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٦.

٤- صباح كريم رياح الفتلاوي ، ايران في عهد محمد علي شاه ١٩٠٧-١٩٠٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٣.

٥- عبد الله لفته البديري ، دور المؤسسة الدينية في الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥-١٩١١،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،جامعة واسط ، ٢٠٠٥.

٦- شامل عناد حسن البديري ،العلاقات الإيرانية السوفيتية ١٩٥١-١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦.

٧- فوزي خلف شويل ، تغلغل النفوذ الامريكي في ايران ١٨٨٢-١٩٢٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠.

٨- قحطان جابر اسعد التكريتي ، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الايرانية ١٩٠٥- ١٩١١، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ،٢٠٠٥.

٩- كاظم دويخ صبيح ، التيارات الفكرية في ايران ١٩٠٥ -١٩٧٩ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٦.

١٠- نزار ايوب الطولي ، العلاقات الايرانية –السوفيتية ١٩٣٩ -١٩٤٧، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،جامعة الموصل، ٢٠٠٥

١١- سميرة عبد الرزاق العاني ، العلاقات الايرانية – الالمانية في اواخر القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩١

١٢- فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين تطور السياسة الداخلية ١٩١٨-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦.

ثانياً : الكتب العربية

١. -إبراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الإيرانية الجذور – الأيدلوجية ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ١٩٧٩ .

٢. باقر عاقلي ، مشاهير الرجال ، طهران ، د.ت .

٣. خضير البديري ، الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩١١، بيروت، لبنان ، ٢٠١٢.

٤. خضير مظلوم البديري ، موقف بريطانيا من الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩١١، الكويت ، ٢٠٠٥.

٥. كريم مطر حمزة الزبيدي ، تاريخ ايران الحديث، بغداد ، ٢٠١٧.

٦. اسعد محمد زيدان الجواري ، سياسة ايران الخارجية في عهد احمد شاه ١٩٠٩-١٩٢٥، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، ١٩٨٩.

٧. امال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩ ، الكويت ، ١٩٩٩.

٨. دونالد ولبر ، ايران ماضيها وحاضرها ، ترجمة عبد المنعم محمد ، ط٢، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ١٩٨٥.

٩. عبد الرحمن الرافعي، جمال الدين الأفغاني باعث نهضة الشرق،القاهرة ،١٩٦٣.

١٠.كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ،بغداد ،١٩٨٥.

١١.اروند ابراهيميان ، تاريخ ايران الحديثة ،ترجمة مجدي صبحي، المجلس الوطني للطباعة ،الكويت ،٢٠١٤.

١٢.محمد وصفي بو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران ١٩٠٥-١٩٨١ ، الطبعة الثانية منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ١٩٨٣.

١٣.ادوارد براون، تاريخ مطبوعات وأدبيات ايران ، ترجمة محمد عباس، ج٢، طهران ،مطبعة اكبر، د- ت.

١٤.مرتضى مدرسي ، السيد جمال الدين وافكاره ، مطبعة انتشارات ، طهران ،د.ت .
١٥.طلال مجذوب ، ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية ١٩٠٦- ١٩٧٩ ، بيروت ١٩٨٠.
١٦.نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط العراقي ١٩٢٥-١٩٥٢،الطبعة الاولى ، بغداد ١٩٨٠.

ثالثاً: البحوث العلمية المنشورة

١.خضير مظلوم فرحان البديري ، ازمة امتياز التبغ والتنبال في ايران ١٨٩٠- ١٨٩٢ (دراسات في التاريخ والاثار) (مجلة) ، جمعية المؤرخين الاثاريين في العراق ، بغداد ، العدد الثامن ، ٢٠٠٢.
٢.صالح حسين الجبوري ، الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥-١٩١١، مجلة جامعة تكريت ،مج ١٦،العدد ١١، ٢٠٠٩.
٣.صباح كريم رياح الفتلاوي، بدايات الدور السياسي لمثقفي ايران في الحركة الدستورية الايرانية ١٩٠٥ -١٩١١، مجلة الكلية الاسلامية ،جامعة الكوفة، العدد ٥٥، ٢٠٢٠.
٤.عبد الهادي كريم سلمان ، موقف روسيا من الثورة الدستورية في ايران ١٩٠٥-١٩١١، مجلة الكلية الاسلامية ،جامعة الكوفة ، مج ٣ ، العدد ٦ ، ٢٠٠٩.
٥.عدي حاتم المفرجي ،موقف المرجعية الدينية من الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩١١،مجلة الباحث ، مج ٧، العدد ١، ٢٠١٣.
٦.فليح حسن علي و صباح كريم رياح، الاطر التنظيمية للمعارضة السياسية في ايران في عهد محمد علي شاه ١٩٠٧-١٩٠٩، مجلة كلية الفقة ، جامعة الكوفة ، العدد ٤، ٢٠٠٧.
٧.محمد هاشم خويطر ، موقف المرجعية الدينية في النجف الاشرف من الثورة الدستورية في ايران ، مجلة الاداب، الجامعة المستنصرية ، العدد ١١٥، ٢٠١٦.
٨.سمير عبد الوهاب عبد الكريم ، اثر العوامل الخارجية في الاتجاهات السياسية والعسكرية في ايران، مجلة كلية المعلمين ، العدد الثالث والعشرين ،السنة ٢٠٠١.
٩.رحيم كاظم الهاشمي ، التنافس البريطاني – الروسي في ايران في ظل حكومة امين السلطان ١٨٩٨-١٩٠٣، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد ٢٦

رابعاً: الموسوعات

١- احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط٣، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨.

٢- حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ ايران السياسي ، المجلد الثالث ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨.

٣- خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الايرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦-١٩٧٩، العارف للمطبوعات ، بيروت ،٢٠١٥.